

تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر
 The development of food industries as a mechanism to get out of
 rentier dependency in Algeria

منصف شرفي¹، عميروش بوشلاغم²

¹ جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، moncef.chorfi@univ-constantine2.dz

² جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، amirouche.bouchelaghem@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/03 تاريخ القبول: 2021/06/05 تاريخ النشر: 2021/06/08

10.1007/978-3-319-50000-0_10

Abstract:

The study aims to highlight the role of the Algerian food industries in getting Algeria out of the rentier dependency, and this is through knowing the obstacles that still face this sector in Algeria, and the mechanisms leading to its development, and the study concluded that the food industry in Algeria suffers from a lack of supplies and the main inputs in the manufacturing process for their products. Therefore, the study recommended the necessity of developing a sectoral strategy to strengthen front and back integration in the field of food industries, especially between basic and support industries.

Key words: Food industries, agricultural production, trade balance, rentier dependency.

المخلص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الصناعات الغذائية الجزائرية في إخراج الجزائر من التبعية الريعية، وهذا من خلال معرفة المعوقات التي لا تزال تواجه هذا القطاع في الجزائر، والآليات المؤدية إلى تطويره، وقد توصلت الدراسة إلى أن الصناعات الغذائية في الجزائر تعاني من نقص الإمداد والمدخلات الرئيسية في عملية التصنيع لمنتجاتها. لهذا أوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجية قطاعية لتقوية التكامل الأمامي والخلفي في مجال الصناعات الغذائية، خاصة بين الصناعات الأساسية والصناعات الداعمة.

كلمات مفتاحية: الصناعات الغذائية، الإنتاج الزراعي، الميزان التجاري، التبعية الريعية.

1. مقدمة:

عرف الاقتصاد الجزائري تحولات جوهرية وفق آليات اقتصاد السوق لإتاحة المجال للاستثمار بأنماطه المتعددة، وبالأخص التحولات التي شملت القطاع الصناعات التحويلية، والتي يدخل في مجالها فرع الصناعات الغذائية. هذه الأخيرة تعتبر ذات أهمية كبيرة لارتباطها بتوفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء للسكان، ومساهمتها في سد الفجوة الغذائية، يدفعه للاستثمار في القطاع الزراعي لتوفير المادة الأولية لنشاطه وتحسين ميزان المدفوعات، وقابليته لتوفير فرص الشغل، بالإضافة للآفاق المستقبلية الموكلة لقطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني، من خلال زيادة مساهمته في الناتج الإجمالي، وكذا دوره في حركية باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، بعلاقته التشابكية التي تربطه بباقي القطاعات الأخرى، وغيرها من الآثار الإيجابية التي تتعكس على بعض مجالات الاقتصاد.

والصناعات الغذائية هي أحد الأركان المهمة لتحقيق الأمن الغذائي، فهي الوسيلة الضامنة للتعامل مع الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني الفائض أحيانا عن حاجة الأسواق الاستهلاكية المباشرة، كما أن الصناعات الغذائية بالأساس تقام اعتمادا على مدخلات زراعية بمواصفات محددة. وفي العالم فكرتان تتعاملان مع الصناعات الغذائية، الأولى منها تركز على مفهوم أن الزراعة المتطورة هي الدافع لإنشاء المصانع الغذائية، والثانية تعتمد مقولة إنشاء المصانع الغذائية مدعاة لتطوير الزراعة من خلال توفير ضمان للمنتجين الزراعيين لتسويق منتجاتهم.

مشكلة الدراسة

إن الصناعات الغذائية في الجزائر تعتبر من أهم الصناعات نظرا لامتدادها الأفقي والعمودي مع باقي قطاعات النشاط الاقتصادي، زيادة الاهتمام بتشجيع الاستثمار في مختلف فروع الصناعات الغذائية، حيث تمثل هذه الصناعة من اليد العاملة النشطة حوالي 23 % فهي تستوعب أعداد هائلة من السكان الجزائريين، وتمثل مدخلاتها حوالي 10 % من الناتج الداخلي الخام، ورقم الأعمال المحقق من الصناعات الغذائية يمثل 40 % من رقم الأعمال الإجمالي المحقق من الصناعات الجزائرية خارج المحروقات. ومع تنامي الحاجة إلى ضرورة تطوير الصناعة الجزائرية بشكل عام والغذائية بشكل خاص ودعم قدرتها

التنافسية في السوق الوطني والدولي كآلية من بين آليات حل المشكلات الاقتصادية الحالية. وبناء لما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول:

كيف يمكن للصناعات الغذائية أن تساهم في الخروج من التبعية الريفية للمحروقات للجزائر ؟

تشير الدراسة الحالية إلى مجموعة من التساؤلات التي نسعى للإجابة عليها، ومن بين أهم هذه التساؤلات ما يلي:

- ماهي آليات وطرق تطوير قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر ؟
- ماهي التحديات التي تقف أمام تطوير قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر ؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أهمية قطاع الصناعة غير النفطية بصفة عامة وقطاع الصناعات الغذائية بصفة خاصة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، كما أن قضية الأمن الغذائي تعتبر من إحدى أهم القضايا المعاصرة نظرا لارتباطها بحياة الانسان، لذا فقد أولتها الدول الكثير من اهتماماتها خاصة وأن الغذاء أصبح سلاح لدى الكثير من الدول المتقدمة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء المزيد من الضوء على واقع هذه الصناعة والوقوف على المعوقات والصعوبات التي تواجهها، بحيث يمكن الخروج بتوصيات عليها تساهم في تطويرها. وبشكل عام تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- دراسة وتحليل واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر لرصد وتشخيص مشكلاته والتعرف على السلوكيات التنافسية السائدة بهذه الصناعة؛
- إبراز دور قطاع الصناعات الغذائية وأهميته في اقتصاديات ما بعد البترول؛
- تشخيص مكانة الصناعات الغذائية في الجزائر وتحديد عوامل تطويرها؛
- وضع بعض الاقتراحات والحلول لمواجهة المشاكل والصعوبات التي تواجهها الصناعات الغذائية في الجزائر.

اعتمدنا بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفا علميا دقيقا، من أجل تحديد ملامحها وصفاتها، حيث قمنا بجمع أكبر قدر من المعلومات حول موضوع الدراسة وتحليلها تحليلا دقيقا للخروج بنتائج علمية عن الظاهرة المدروسة.

2. طبيعة الصناعات الغذائية وخصائصها

الصناعات الغذائية من الصناعات التحويلية التي بدأها الانسان منذ زمن طويل وتتضمن تحويل بعض المنتجات الزراعية (نباتية أو حيوانية) من حالتها الطبيعية إلى حالات أخرى تتميز بكونها أفضل وأسهل استعمالا أو أكثر ملائمة للتطورات التي مرت بها حياة الانسان على مر الزمن.

1.2. تعريف الصناعات الغذائية وخصائصها

الصناعات الغذائية هي نشاط إنتاجي يستخدم العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل من الفن الإنتاجي في علاقات تشابكية لتحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات تشبع الحاجات الإنسانية. ويتم ذلك في وحدات إنتاجية تحكمها التطورات الفنية(الخطيب، 2000، صفحة 9). فالصناعة الغذائية كفرع من القطاع الصناعي لا يمكنه أن يخرج عن هذا النشاط الإنتاجي، من خلال تحويلها للمواد الخام الزراعية الغذائية إلى سلع جاهزة وشبه جاهزة لإشباع الحاجات الإنسانية.

وتعرف الصناعة الغذائية بأنها القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، حيث تبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية.(فراج، الصناعات الغذائية، 1997، صفحة 3)

وتعرف المنظمة العربية للتنمية الصناعية الصناعات الغذائية بأنها الصناعة القائمة على توفير الغذاء للمواطنين، وترتبط أساسا بالإنتاج الزراعي، وتتضمن مجموعة كبيرة من السلع المصنعة. (الأسكوا، 2000، صفحة 1)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الصناعات الغذائية عبارة عن فرع من فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية سواء منها النباتية أو الحيوانية قصد اشباع الحاجات الإنسانية، محافظة بذلك على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة وتسهيل عملية نقلها من مكان لآخر مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية أطول.

وإذا كانت الصناعات الغذائية تمثل حلقة هامة ضمن الصناعات التحويلية، إلا أنها تتمتع ببعض الخصوصيات تتمثل فيما يلي: (Moletta & Guillou, 2006, p. 16)

- ارتباطها الوثيق بتقنيات وصناعات مختلفة، وإن كانت تشمل أساسا التعامل مع المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) فهذه الصناعة معنية أيضا بأساليب النقل والتحضير والتخزين للمواد الأولية؛
- التنوع والتزايد السريع لأعداد السلع المنتجة وتفرعها إلى عشرات الآلاف من الأصناف، وهذا التنوع يتطلب أيضا تغييرا في الشكل أو استعمال مواد جديدة؛
- التدخل الكثيف من قبل الدولة في هذه الصناعات، وذلك لعدة أسباب منها ما يتعلق بالدعم لبعض أنواع المنتجات الزراعية والاستراتيجية، ومنها ما يرتبط بالأمن الغذائي وأخيرا الحساسية الصحية للمنتجات الغذائية.

2.2. نشأة الصناعات الغذائية وتطورها

لقد بدأت عملية التصنيع منذ القدم، حيث عرف المصريون القدماء زيت بذرة الكتان واستراتيجيتها منذ عصر ما قبل التاريخ، وذلك بغرض استعمالها في الغذاء والطب والاضاءة. كما برعوا في حفظ الفواكه كالعنب، وقاموا بتجفيف البلح والتين. ويتضح من الآثار والنقوش والصور الموجودة على جدران المقابر أن المصريين كانوا يعمدون إلى تجفيف اللحوم، كما اهتموا بتجفيف الأسماك وحفظها، مما كان له أثر كبير في تغذيتهم بالمواد البروتينية طوال العام. (فراج، الصناعات الغذائية في المصانع والمدارس والمنازل، د. ت، صفحة 5)

تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريفية في الجزائر

كذلك عرف اليابانيون طريقة الحفظ بالتبريد من خمسمائة سنة قبل الميلاد، فكانوا يحفظون الأسماك في الثلج المتراكم فوق الجبال والمرتفعات. وفي مطلع القرن التاسع عشر بدأت نهضة جديدة في صناعة الأغذية، حيث استخدمت درجات الحرارة المرتفعة كوسيلة من وسائل الحفظ. وقد توصل أحد الباحثين في عهد نابليون إلى طريقة للحفظ تتمثل في حفظ الأغذية في أوعية تغلى وتسد مباشرة سدا محكما. ثم تلاه العالم باستير الذي توصل إلى طريقة البسترة، وهي معروفة في طرق حفظ الأغذية، أما في مطلع القرن العشرين فقد ظهرت أبحاث التجميد السريع، وبذلك وجدت اللحوم وعصير الفواكه وسيلة جديدة للحفظ، حيث تحتفظ بخواصها في حالة تقرب حالتها الطبيعية. (عمسب، 2007، صفحة 236)

كما لعب تطور المواصلات في العالم دورا كبيرا في إنعاش الصناعات الغذائية ودفعها إلى الأمام، فبعد اكتشاف أول قاطرة بخارية بما يقارب النصف قرن انتشر استعمال السكك الحديدية، وكذلك السفن التجارية في نقل البضائع من جملتها السلع الغذائية. فمع مطلع الثمانينات ساهمت وسائل الإعلام والاتصال على تقديم الصور الحقيقية من صفات الغذاء إلى المستهلك، مما أوجد نوعا من التنافس بين مؤسسات إنتاج الأغذية لتقييم المنتج الأفضل، مما انعكس إيجابيا على تقدم الصناعات الغذائية في العالم من جهة وتلبية الطلب المتزايد للغذاء لسد الفجوة الغذائية من جهة أخرى (عبدات، 2011، صفحة 77).

3.2. أقسام الصناعات الغذائية

يمكن تقسيم الصناعات الغذائية إلى عدة أنواع حسب معايير مختلفة، إذ يمكن تقسيمها حسب الغرض منها إلى: (حيدر، محيو، و زكريا ، 1983، صفحة 7)

1.3.2. صناعات غذائية حفظية: مثل صناعة التعليب والتبريد، والتجميد، والتجفيف وغيرها.

2.3.2. صناعة غذائية تحويلية: مثل صناعة السكر، الزيوت، الحليب وغيرها.

كما يمكن تقسيمها حسب حجم الصناعة إلى: (حيدر، محيو، و زكريا ، 1983، صفحة 7)

3.3.2. صناعة صغرى: وهي تلك الصناعات التي تتم بواسطة عدد محدود من العمال.

4.3.2. صناعات كبرى: هي تلك الصناعات التي يستخدم فيها عدد كبير من العمال، مع استخدام الآلات الصغيرة والكبيرة على نطاق واسع في كل أو أكثر مراحل التصنيع. مثل مصانع التعليب والسكر.

3. الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية

تعتبر الصناعات الغذائية والأنشطة المرتبطة بها من أهم مرافق الحياة الاقتصادية في مختلف الدول العالم، ويساهم تطويرها في التحقيق المباشر للغايات الوطنية الهامة، خاصة في ضمان مستويات أفضل من الاستقرار الاجتماعي والتنمية عن طريق توفير سلع غذائية بتكاليف مقبولة لدى المستهلكين مع تأمين فرص العمل في قطاع تغلب عليه كثافة العمالة في الدول النامية خاصة.

1.3. أهمية الصناعات الغذائية ومبرراتها

تتضح أهمية الصناعات الغذائية من خلال: (عبدات، 2011، الصفحات 85-86)؛ (مصنوعة، 23-24 نوفمبر 2014، صفحة 9)؛ (الرزاق، 2007، صفحة 5)

- تعمل على تطوير الإنتاج الزراعي من خلال ضمان أسواق تصريفه وبأسعار مجزية؛
- تحويل فائض الإنتاج الزراعي من منطقة الى منطقة تفنقر إليه عن طريق زيادة إمكانات حفظ وتسهيل عملية نقله؛
- خلق إمكانية الاستفادة من المنتجات الزراعية في غير مواسمها؛
- التنمية الاجتماعية التي تخلقها عملية إنشاء المصانع الغذائية من خلال تطوير القوى العاملة والنهوض بمستواها الحضاري والاقتصادي؛
- تحل محل الواردات الأجنبية وتقلل من استنزاف النقد الأجنبي وتزيد من الدخل القومي عن طريق الصادرات.

وبناء على هذه الأهمية التي تتمتع بها الصناعات الغذائية تجد مبررات وجودها في

النقاط التالية:

تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريفية في الجزائر

- انعدام التوافق الزمني بين العمليات الإنتاجية وعملية الاستهلاك، وعادة ما يكون للإنتاج موسما محدودا، بينما يتصف الاستهلاك باستمراره على مدار السنة؛
- وجود التقلبات العشوائية في المحاصيل الزراعية، نتيجة تعرضها لكثير من العوامل البيئية، فهي بين الزيادة والنقصان حسب ظروف الموسم؛
- عدم صلاحية بعض المنتجات الزراعية للاستهلاك المباشر وحاجتها إلى ضرورة الخضوع إلى جملة من العمليات والمعاملات الخاصة التي تحولها إلى منتجات مختلفة لها قيمتها الغذائية مثل التجفيف والتخليل والطحن وغير ذلك؛
- الاحتياط لمواجهة الظروف الاستثنائية المتوقعة أو غير المتوقعة، كالحروب والكوارث والجفاف.

2.3. دور الصناعات الغذائية

تلعب الصناعات الغذائية دورا هاما في تهيئة المحيط فهي الاستجابة لتوقعات المستهلك، مما يريده من أغذية. ولتحقيق كل هذا تظهر جملة من الوظائف تقوم بها الصناعة الغذائية وهي: (العارف، 2009، الصفحات 131-133؛ Fevia (Alimentation-info, 2020)

- 1.2.3. **وظيفة الحفظ:** تتمثل في حفظ الأغذية، ويرتبط في بعض جوانبه بالوظيفة السابقة وتتمثل في حفظ الجودة الغذائية، ويبدو التغليف كمرحلة هامة في عملية الحفظ والسلامة، حيث تعمل على ضمان تقديم الغذاء للمستهلك في ظروف وشروط الأمثلية.
- 2.2.3. **وظيفة التغذية:** تحافظ تقنيات التحويل على العناصر الغذائية الطبيعية للمنتجات، وقد ترفع من قيمتها الغذائية، حيث نجد كثيرا من المنتجات يحمل عبارة. (غني بالفيتامينات)، ومن جهة أخرى يتضمن التحويل، جعل الغذاء أكثر قابلية للهضم.
- 3.2.3. **مراعاة القدرة الشرائية:** تحاول الصناعة الغذائية تمكين المستهلك من إشباع أكبر قدر من حاجاته، وهو ما لا يتأتى إلا بتوفير المنتجات المطلوبة لذلك، لكن بأسعار تدخل ضمن القدرة الشرائية، وتستطيع موازنة البيت استيعابها.

4.2.3. وظيفة السلامة الغذائية: تعتبر ثقة المستهلك في سلامة الأغذية أمراً حيوياً للصناعة الغذائية، فهي المفتاح الأساسي لبناء الصورة الذهنية للمنتج، تتطلب سلامة الأغذية القضاء على الجراثيم أو الحد من تضاعفها، وما يترتب عليها من تسمم غذائي

5.2.3. وظيفة الملائمة للاستخدام: مع تزايد ظاهرة المرأة العاملة، والعزوبية والعائلة المصغرة، أصبحت هناك حاجة ملحة لأغذية جاهزة أو سريعة وسهلة التحضير والإعداد.

3.3. علاقة التشابك بين الصناعات الغذائية والقطاعات الأخرى

لكل صناعة ترابط أمامي مع صناعات أخرى متصلة بها بنسب مختلفة، والصناعات الغذائية تعتبر من الصناعات ذات النسب المرتفعة للترابط الخلفي والأمامي، كونها تحصل على منتجات الصناعات الأخرى، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1.3.3. علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الصناعي: لقد أدى التطور الصناعي الذي شهدته البشرية في السنوات الأخيرة إلى حدوث تغيرات هامة وجذرية في بنية الصناعات الغذائية، نجد أن الصناعات الغذائية في وقتنا الحاضر تعتمد اعتماداً كلياً على ما أنتجته مصانع الحديد والصلب من أجهزة والتعليب بشتى أنواعها، كصناعة التعدين، الصناعات الكيماوية. وهذا من أجل إنتاج منتجات الصناعات الغذائية. ويمكن أن تتم المساهمة من الفروع الصناعية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فقطاع الصناعات الكيماوية مثلاً يساهم مساهمة غير مباشرة، وذلك في تحديد الكميات والمقادير المناسبة لإنتاج سلعة غذائية معينة، فهذا يتطلب خامات من الحديد والغاز والطاقة الكهربائية، وبالتالي تكون قد ساهمت في تزويد الصناعات الغذائية بنسب مختلفة من التجهيزات. (فوزي، 2007، صفحة 43)

2.3.3. علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الفلاحي: تعتمد الصناعات الغذائية في مجمل مدخلاتها على الإنتاج الفلاحي، وبالأخص المحصول الزراعي، الذي يحتل مكانة هامة في زيادة الإنتاج الصناعي من خلال ما يقدمه من مدخلات التصنيع الغذائي، ولهذا فإن أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي نجدها تلعب دوراً حيوياً في بناء قاعدة للتصنيع بل ركائز أساسية للاقتصاد، وتتمثل أساساً مدخلات الصناعات الغذائية في الفرع النباتي. في حين مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الفلاحي تتمثل في سلع غذائية مصنعة ونصف مصنعة توجه إلى القوى العاملة في القطاع الفلاحي. (فوزي، 2007، صفحة 45)

تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر

3.3.3. علاقة الصناعات الغذائية بقطاع الخدمات: إن للصناعات الغذائية دور فعال في تقليل الفجوة الغذائية، وهذا من خلال تزويد الشرائح المختلفة للمجتمع بالسلع الغذائية، في أشكالها المختلفة وذات القيمة الغذائية، كما أن الطلب المتزايد من القوى العاملة الموجودة في قطاع الخدمات على السلع الغذائية يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الصناعات. وفي نفس الوقت التصنيع الغذائي، يتطلب إعداد فنيين مهرة ذوي مستوى عال من التدريب في مختلف التخصصات، كمهندسين والمختصين في شؤون التصنيع. وهو ما يؤكد لنا أن قطاع الخدمات يشكل جزء مهما في القطاع الاقتصادي ككل، وهو أحد دوافع تطوير الصناعات الغذائية من تحسين النمو الاقتصادي. (عبدات، 2011، الصفحات 99-100)

4. تنمية الصناعات الغذائية وتطويرها في الجزائر

تلعب الصناعات الغذائية دورا مهما في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث تتميز بنسيج هائل من المؤسسات في جميع النشاطات المكونة للفرع، حيث تحظى هذه الصناعة بأهمية متزايدة ونمو في أغلب دول العالم، ويمكن توضيح أهميتها من خلال النقاط التالية:

1.4. مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج الداخلي الخام

يعتبر الإنتاج الداخلي الخام من بين المؤشرات التي يعتمد عليها لمعرفة مدى أهمية ومساهمة قطاع أو فرع ما في تنمية الاقتصاد الوطني. ويبين الجدول التالي تطور الناتج الداخلي الخام لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2015-2018 ونسبة هذه الصناعة من الناتج الداخلي الخام.

الجدول 1: تطور الناتج الداخلي الخام لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر 2015-2018

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الخام لقطاع الصناعات الغذائية	3560	3816	4075	4334
الناتج المحلي الخام الاجمالي	167127	175146	185758	202590
نسبة PIB للصناعات الغذائية إلى PIB الاجمالي	2,13%	2,18%	2,19%	2,14%

Source:(ONS, 2020, p. 9)

تبيّن الإحصائيات في الجدول السابق أن مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الناتج الخام تزداد بمرور السنوات، وترجع هذه الزيادة إلى مساهمة القطاع الخاص، أما بالنسبة لمساهمة قطاع الصناعات الغذائية في إجمالي الناتج الداخلي الخام للقطاع الصناعي ككل، فقد أظهرت الإحصائيات للفترة بين 2015-2018 ضعفا في نسبة المساهمة مقارنة بباقي القطاعات الصناعية. حيث تراوحت نسبة مساهمتها بين 2.13% سنة 2015 و 2.19% سنة 2017 أين بلغت ذروتها، لتعود وتنخفض من جديد سنة 2018 وتبلغ نسبة المساهمة 2.14 %

2.4. مساهمة الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية

تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة جدا على تموين مؤسسات الصناعات الغذائية بالمواد الخام الأولية، عن طريق الواردات وهذا بتغطية تجاوزت في كثير من النشاطات 50 %، وإن اختلفت حسب نوعية كل نشاط، وهذا في حد ذاته خطر على الاقتصاد الوطني، وإن كانت الجزائر خلال مسيرتها التنموية تعتمد على استيراد المواد الأولية، وكذلك السلع الجاهزة الغذائية.

1.2.4. تطور قيمة الواردات من السلع الضرورية: تعتبر الجزائر المستورد الأول للمواد الغذائية على المستوى الإفريقي، حيث تغطي حاجياتها الغذائية بنسبة 75% عن طريق الواردات، وهذا رغم جهود الدولة في الآونة الأخيرة، حيث كانت جهود السلطات رامية إلى تطوير المنافسة في مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية والزراعية، شهدت الفترة 2014-2018 تطورا في نسبة الواردات الغذائية نسبة إلى مجمل قيمة الواردات، حيث وصلت سنة 2018 إلى 85.73 مليون دولارا من المجموع الكلي للواردات الجزائرية وهذا بنسبة قدرها 18,56 % من المجموع الكلي للواردات، وبذلك احتلت المرتبة الثانية بعد التجهيزات الصناعية، وهو ما يعكس ضعف الصادرات الغذائية وسيطرة صادرات المحروقات، ويعبر عن هشاشة الاقتصاد الوطني، وضعف قطاعاته الإنتاجية رغم كل إجراءات الدعم الحكومية المقدمة لفائدة المصدرين، واستفادتهم من الإعفاءات الضريبية والجمركية.

تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريفية في الجزائر

الجدول 2: تطور الواردات الجزائرية 2014-2018

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات الغذائية	11005	9316	8223	8438	8573
إجمالي الواردات	58580	51702	47089	46059	46197
النسبة من إجمالي الواردات	%18.79	%18.02	%17.46	%18.32	%18.56

المصدر: (المديرية العامة للجمارك ، 2020)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018 عرفت حركة متذبذبة. حيث انخفضت من سنة 2014 إلى سنة 2016 من 11005 مليون دولار إلى 8223 مليون دولار، بسبب إجراءات التقشف وتخفيض الاستيراد عملت الحكومة على وضع نظام تراخيص الاستيراد للتحكم أكثر في التدفق الكبير للواردات، ضف إلى ذلك انخفاض قيمة العملة وماله من تأثيرات.

لنعود إلى الارتفاع من جديد سنتي 2017 و2018. أما عن نسبة الواردات الغذائية من مجمل الواردات خلال كامل الفترة، فسجلت نسبة تراوحت بين %18.79 سنة 2016 و%18.56 سنة 2014. وهو ما يعكس وجود مشكلة غذائية في الجزائر ودليل على أن قطاع الصناعات الغذائية لا يزال قاصرا على تلبية الطلب المحلي المتزايد. وأن الجزائر بعيدة كل البعد لأجل توفير وتغطية حاجياتها من الأغذية حتى الضرورية منها، والتي من المفروض أنها قادرة على توفيرها بالرجوع إلى إمكانياتها على جميع الأصعدة.

2.2.4. تطور قيمة الصادرات من السلع الغذائية: أما فيما يخص صادرات الجزائر من الصناعات الغذائية، فيمكن القول بأنها حقيقة ذات جودة عالية ولكن الكميات المصدر منها قليل جدا، وهذا بالنظر في القدرات التي تزخر بها البلاد، ومثال على ذلك نذكر منتج زيت الزيتون الذي يتم إنتاجه في المناطق الشمالية من البلاد حيث أن عليه طلب محلي ودولي. والذي يساهم بشكل كبير في التنمية المحلية لمناطق إنتاجه، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن تطور تعداد سكان الريف وعدد العمالة الزراعية وإنتاجية هذه الأخيرة كان غير معتبر خصوصا في السنوات الأخيرة، والجدول الموالي يبين لنا تطور الصادرات الجزائرية.

الجدول 3: تطور الصادرات الجزائرية 2014-2018

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات الغذائية	323	235	327	349	373
إجمالي الصادرات	62886	34668	30026	35191	41168
النسبة من إجمالي الصادرات	0.51%	0.68%	1.09%	0.99%	0.91%

المصدر: (المديرية العامة للجمارك ، 2020)

تعتبر الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضئيلة جدا، حيث بلغ معدل متوسط للفترة 2014-2018 ما مقداره 0,84 % من إجمالي الصادرات، واحتلت مجموعة مواد نصف مصنعة المرتبة الثانية خلال هذه الفترة بمعدل متوسط قدره 1,8 %، لتليها مجموعة المواد الأولية بمتوسط قدره 0,4 %، ثم تأتي المواد الغذائية في المرتبة الرابعة بمعدل متوسط 0.2 % . ولهذا فإن الحديث عن الصادرات الغذائية في الجزائر لا يمثل من تغطية واردات المواد الغذائية سوى 2 % وهي نسبة لا يمكن مقارنتها بالنسبة لمجمل الواردات الغذائية. ويظل الميزان التجاري للسلع الغذائية في حالة عجز، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 4: الميزان التجاري للمواد الغذائية 2017-2018

الوحدة: مليون

المنتجات الغذائية	2017		2018	
	دينار	دولار (%)	دينار	دولار (%)
المستوردة	936428	18.32	999795	18.56
المصدرة	38728	0,99	43477	0.91
العجز المسجل	-897700	-8089	-956318	-8200

Source: (Direction Générale des Douanes , 2020, p. 15)

الملاحظ من نتائج الجدول هو تسجيل عجز كبير في الميزان التجاري، حيث بلغت قيمة العجز في الميزان قيمة (-897700) مليون دينار سنة 2017 لترتفع قيمته إلى (-956318) مليون دينار سنة 2018. يرجع هذا العجز الكبير المسجل في الميزان التجاري إلى ضعف قيمة الصادرات أمام الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات، وهذا مرده إلى

تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الربعية في الجزائر

اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على استراتيجية الصناعات المصنعة وإهمالها القطاع الزراعي، ما أدى إلى استحواذ المحروقات على نسبة هامة من قيمة الصادرات على حساب باقي القطاعات الأخرى من بينها قطاع الصناعات الغذائية.

3.2.4. مساهمة الصناعات الغذائية في تكوين القيمة المضافة

للصناعات الغذائية آثار فيما يتعلق بالقيمة المضافة التي تنتج عنها، وأن تطوير وتوسيع هذا القطاع يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، فقد عرفت الصناعات الغذائية في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا، سواء من حيث الإنتاج الخام أو من خلال مساهمتها في القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني.

وهذا لارتباطها بالاختيارات السياسية والاقتصادية التي تبنتها السلطات العمومية، خاصة أن هذا القطاع له ارتباطات عالية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وإمكانية اندماجه في الاقتصاد الوطني (بوزيدي، 2014، صفحة 39). كل هذه المعطيات كان أثرها على الإنتاج الخام والقيمة المضافة للصناعات الغذائية، يمكن أن نوضحها أكثر من خلال الجدول التالي:

الجدول 5: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق القيمة المضافة 2014-2018

الوحدة: مليار دينار

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
157.5	140.7	130.6	124.5	132.4	القيمة المضافة الإجمالية
105	104.1	100.4	93.2	85.9	القيمة المضافة خارج المحروقات
2.80	2.91	2,99	2,85	2,45	مساهمة ص غ في القيمة المضافة %
38.4	39	38.9	38.7	38.8	مساهمة ص غ في إجمالي القيمة المضافة المحققة في الصناعة %

Source : (Bulletin d'information statistique de la PME, 2020)

سجلت مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة تزايد بمرور السنوات، وهذا يعود إلى ارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى بزيادات متسارعة على غرار الصناعة. أما بالنسبة لمساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي ككل، فقد

أظهرت الإحصائيات ضعفا شديدا في نسبة المساهمة مقارنة بباقي القطاعات الصناعية، كما أن نسبة المساهمة في الصناعة لم تعرف تطورا كبيرا خلال الفترة الممتدة بين 2014 و2018 حيث تراوحت بين 38.4% و38.8%، أي بمعدل نمو ضئيل جدا.

5. نحو سياسة جديد لتطوير الصناعات الغذائية الجزائرية

من المؤكد أنه ما من دولة في العالم، إلا ويوجد لديها مشاكل معينة تواجه قطاع الزراعة لديها، لكنها بفعل التكنولوجيا المتوفرة استطاعت أن تطور أدوات زراعية ملائمة. أما نحن كنا دائما نهرب من المشاكل التي تواجهنا ونذهب إلى الحلول الجاهزة المريحة، ولخطورة هذا الوضع تنبته بعض الدول العربية أخيرا لهذه الأزمة، فأصبحت تنفق الكثير من الأموال لتنمية أراض صعبة لا تصلح أصلا للزراعة، ولكنها نجحت في استصلاحها بصرف أموال طائلة. ولكن رغم هذه الجهود، فقد بقي العمل العربي المشترك في مجال الزراعة والأمن الغذائي يدور في حلقة مفرغة فيما يتعلق بمشكلة من أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية وهي ازدياد حجم الفجوة الغذائية.

1.5. الصعوبات والعقبات التي تواجهها الصناعات الغذائية

إن قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر يواجه عقبات وإعاقات لا يمكن تجاهلها، وقد أدى تراجع الإنتاج الزراعي إلى تراجع الصناعات الغذائية التي تعتمد على المنتجات كمدخلات أساسية، وفيما يلي أهم الصعوبات والعقبات التي تواجه قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر: (محافظة، 2003، صفحة 97)

- يعد غياب الدعم الحكومي وحماية المنتجات بما تسمح به قوانين اتفاقيات التجارة الحرة من أهم العقبات التي تقف في وجه نمو ونجاح هذه الصناعة مما يعطي المنتجات المستوردة والمدعومة من قبل حكوماتها ميزة تنافسية إضافية للتفوق على المنتجات المحلية. ويأخذ الدعم الحكومي أشكالا مختلفة. مثل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج وبالأخص على المواد الأولية المستوردة التي تشكل جزء كبيرا من المواد الأولية التي تدخل في الإنتاج.

تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريفية في الجزائر

- تعدد المؤسسات المنتجة للسلع الغذائية وصغر حجمها، حيث بلغ عدد الشركات المنتجة للأغذية 3179 في سنة 2013 وتصنف أغليبتها كمؤسسات صغيرة إلى المتوسطة الحجم، أما الشركات الكبيرة فقد تتراوح رأس المال المدفوع في معظمها ما بين مئة ألف دينار إلى مليون دينار، أما الشركات التي تشغل أكثر من 70 عاملا فلم يزد عددها عن 26 شركة. إن صغر حجم الشركات المنتجة يؤدي إلى الكثير من المشاكل، كارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب عدم القدرة على شراء المواد الأولية بكميات كبيرة لتقليل التكاليف، وضعف أداء تلك الشركات بسبب عدم القدرة على التطور وضبط ومتابعة معايير الجودة مما يضعف قدرتنا التنافسية.
- تعاني معظم مؤسسات الصناعات الغذائية بضعف الطاقة المستغلة فيها، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف السوق المحلي، وضعف التسويق وعدم توفر معلومات عن الفرص التصديرية، بالإضافة إلى ارتفاع الطاقة التأسيسية للمؤسسات الصناعية التي تأسست في فترة ازدهار التصدير والاستهلاك المحلي.

2.5. طرق تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية

إن الانفتاح على اقتصاد السوق يعني المزيد من الضرر سيلحق بالقطاع الزراعي، وهذا من شأنه أن يكون له آثار سلبية على قطاع الصناعات الغذائية، ما يلزم الدولة قبل الدخول الفعلي في منظمة التجارة الخارجية من إجراء سلسلة من الإصلاحات والبرامج حتى يقوى عود الزراعة المحلية من جهة، وتزداد تنافسية مؤسساتنا الوطنية من جهة أخرى، ثم بعد ذلك توجيه الإنتاج بما يضمن تأمين واستقرار مداخل المنتجين (بوزيدي، 2014، صفحة 46). ومن بين الإصلاحات التي يمكن اتخاذها لتوفير المناخ الملائم لتطوير الصناعات الغذائية ما يلي: (عبدات، 2011، الصفحات 92-93)

- الاهتمام بزراعة المحاصيل الزراعية: تشجيع الفلاحين على زراعة الشعير في المناطق التي لا يوجد فيها زراعة القمح، وتشجيع استهلاكه في صناعة الخبز كمادة ثانوية لتخفيف الاحتياجات من القمح، وإجراء الدراسات اللازمة لتحديد نسب الخلط الممكنة، حتى لا يؤثر على جودة المنتج النهائي. مع تقديم جميع الضمانات للفلاحين على شراء الكميات المنتجة بالأسعار التي تشجعهم على الاستثمار في زراعة هذا المحصول.

- تشجيع إقامة شراكات صناعية: من أجل الاستفادة من مخلفات المجازر وأوراق الزيتون ومخلفات الصناعات الغذائية بشكل عام، لتشكل روافد إضافية لصناعة الاعلاف
- الالتزام بإجراء دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية: عند توطين وإقامة المشاريع الصناعية وخصوصا تلك المتعلقة بتصنيع الخضر والفواكه.
- توفير مدخلات الإنتاج: وهذا بالكمية والنوعية التي تتناسب مع طبيعة المنتج، وبرنامج الإنتاج وتوفير قطع الغيار اللازمة لإجراء الصيانة الدورية والطائرة لضمان تقليل الأعطال والتوقفات.
- إيجاد بدائل لمواد التعبئة والتغليف المستوردة: وهذا بهدف تقليل الاعتماد على الخارج، والاستفادة من خبرات من سبقونا في هذا المجال، خصوصا في مجال تعبئة الألبان السائلة والزيت النباتية.
- تدريب وتأهيل للعاملين: من خلال إعداد برامج دورية لتدريب وتأهيل العاملين بغرض رفع كفاءتهم الإنتاجية وزيادة وعيهم بطبيعة المواد التي يتعاملون معها في خطوطهم الإنتاجية.
- تشجيع البحث العلمي التطبيقي: وذلك من خلال السعي لإدخال المواد الأولية المتوفرة محليا ودراسة قيمتها الغذائية، والاهتمام بالمواصفات القياسية وضبط الجودة وتقديم الدعم للمبدعين، وتشجيع كافة البحوث وجميع براءات الاختراع المتعلقة باستخدام التقنيات الحديثة في عمليات التصنيع الغذائي.
- تشجيع الاستثمارات العربية المشتركة: من خلال إقامة مشاريع مشتركة في تصنيع المعدات وإقامة المجمعات الزراعية، وتوطين هذه المشاريع وفقا للأسس التي تكفل نجاحها بناء لدراسات مسبقة.

6. خاتمة

لقد اتفقت أغلب الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الوطني على ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني، بعيدا عن التركيز المفرط على قطاع المحروقات الآيل للزوال، وتوجيه الاهتمام أكثر لتشجيع قطاع الصناعات الغذائية بكل فروعه في ظل توفر قاعدة فلاحية متنوعة، ولا شك أن الصراع على القمة الاقتصادية مع بداية الدخول للألفية الثالثة، والتغير

تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريفية في الجزائر

الواضح في قواعد اللعبة في الأسواق على الصعيد المحلي والدولي، وتلازمة البقاء في السوق مشروط بمن يستطيع الوصول إليه أسرع وأجود من لديه تنظيماً مؤسسياً أفضل من الآخرين، وغير ذلك من التطورات المتسارعة المتعلقة بانخفاض أسعار البترول، إنما يتطلب من السياسيين ورجال الاقتصاد في الجزائر بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري على أسس وقواعد وتوجيهات تتلاءم مع متطلبات التنافسية العالمية في الوقت الراهن وفي المستقبل.

النتائج

- إن تطوير هذه الصناعات الغذائية يساعد على توفير فرص عمل واسعة، كما يساعد على تدليل المشاكل الخاصة فيما يتعلق بتقليل ميزان العجز الغذائي وميزان المدفوعات التجاري لهذا القطاع؛
- تكتسب الصناعات الغذائية أهمية مستمرة، ويتطلب تطوير هذه الصناعة إنشاء مؤسسات كبيرة تعمل وفق المقاييس والمعايير الدولية وتملك رأس المال اللازم لإنتاج نوعيات قادرة على المنافسة أمام المستورد من الخارج وأيضاً جهود البحث والتطوير؛
- إن المعوقات التي تلازم القطاع الزراعي الجزائري منذ الاستقلال حتى الآن هي نفسها، وإنما هناك معوقات ازدادت حدة كالعوامل الطبيعية، ومعوقات ظهرت نتيجة غياب السياسات والخطط التنموية السليمة.
- إن الصناعات الغذائية في الجزائر تعاني من نقص الامداد والمدخلات الرئيسية في عملية التصنيع لأي من منتجاتها، ومازالت صناعة الحبوب والسكر والزيتوت تتحكم بها الأسواق الخارجية من ناحية الأسعار والكمية؛
- القيمة المضافة للصناعات الغذائية الجزائرية منخفضة، وذلك بسبب طبيعة الصناعات القائمة على استيراد المواد الأولية المباشرة.

التوصيات

- الاستغلال الاقتصادي لمخلفات التصنيع الغذائي، التي يمكن الاستفادة منها في أغلب الأحيان في إقامة وحدات لإنتاج الأعلاف مما يساعد في تنمية الإنتاج الحيواني؛

- تشجيع ودعم إقامة مراكز للبحث العلمي لمسايرة التقدم التكنولوجي في العالم، سواء من قبل الدولة أو بالمشاركة بين المشاريع الصناعية المتخصصة بالصناعات الغذائية؛
- تشجيع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على الاستثمار في إقامة المصانع الغذائية، مع إعطاء تحفيزات أكبر في هذا المجال لأصحاب الخبرة في الصناعات الغذائية الأجنبية وذلك لتخفيف حدة المنافسة بين الصناعات الغذائية المحلية والمستوردة؛
- وضع استراتيجية قطاعية لتقوية التكامل الأمامي والخلفي في مجال الصناعات الغذائية، خاصة بين الصناعات الأساسية والصناعات الداعمة مثل التغليف والنقل والتوزيع؛
- دعم الأفراد والمستثمرين إلى إنشاء مؤسسات للصناعات الغذائية، وذلك بتوفير الدعم المالي للمقبلين على هذا القطاع بالإضافة إلى توفير المناخ القانوني الملائم لنشاط هذا النوع من المؤسسات.

7. قائمة المراجع:

1.7. المراجع العربية

- أحمد عوض إبراهيم وكمال عوض عبد الرزاق. (2007). الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية لتصنيع الألبان بالسودان: تطبيقات صناعة وتعبئة الجبنة البيضاء. *المجلة العلمية* (2).
- أحمد مصنوعة. (23-24 نوفمبر 2014). الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر: الواقع والمأمول. *الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية*. الشلف: جامعة الشلف.
- أمين بوزيدي حافظ. (2014). استخدام منهجية بوكس جينكينز للتنبؤ بحجم الطلب على منتجات الصناعات الغذائية في الجزائر: السميد نموذجاً. *مذكرة ماجستير غير منشورة*. بسكرة: جامعة بسكرة.
- الأسكوا. (2000). *الإنتاجية وتطور الصناعات الغذائية في دول مختارة في منطقة الأسكوا*. نيويورك: الأمم المتحدة.
- المديرية العامة للجمارك . (14 9, 2020). *التقارير الاحصائية للتجارة الخارجية الوطنية للفترة 2018-2012*. تم الاسترداد من <https://douane.gov.dz>

تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر

- جواد سعد العارف. (2009). *التخطيط والتنمية الزراعية*. عمان: دار الربية.
- ديما علي محمود محافظة. (2003). *أثر اتفاقيات التجارة الحرة على الصناعات الدوائية والغذائية في الاقتصاد الأردني*. مذكرة ماجستير غير منشورة. الأردن: جامعة اليرموك.
- عبد الرزاق فوزي. (2007). *الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي: حالة الجزائر*. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر: جامعة الجزائر.
- عبد الوهاب عيدات. (2011). *واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)*. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- عز الدين فراخ. (1997). *الصناعات الغذائية*. دمشق: دار الفكر العربي.
- عز الدين فراخ. (د. ت). *الصناعات الغذائية في المصانع والمدارس والمنازل*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- محمد حنان عثمان عمسيب. (2007). *استراتيجية التغيير التنظيمي المخطط في اطار مدخل إدارة الجودة الشاملة بالتطبيق على المنشآت الصناعية في السودان: قطاع الصناعات الغذائية 20000-20006*. أطروحة دكتوراه غير منشورة. السودان: جامعة أم درمان.
- محمد حيدر، عادل محيو، و علي زكريا . (1983). *الصناعات الغذائية*. حليب: مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية.
- نهى الخطيب. (2000). *اقتصاديات البيئة والتنمية. مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة (11)*.

7.2. المراجعا لأجنبية

- Bulletin d'information statistique de la PME .n32, novembre 2017- mai 2018. (2020 ,1 17).
- Direction Générale des Douanes . (2020, 9 15). statistiques du commerce extérieur de l'Algérie période : année 2018. Récupéré sur <https://douane.gov.dz/>
- Fevia Alimentation-info. (2020, 9 1). Role de l'industrie alimentaire. Récupéré sur <http://www.voedingsinfo.org/fra/ketenB2.htm>
- Moletta, R., & Guillou, M. (2006). *Gestion des problèmes environnementaux dans les industries agroalimentaires*. Paris: éditions TEC et DOC.
- ONS. (2020, 1 3). Les comptes économiques en volume de 2015 à 2018. Récupéré sur N°862: <https://www.ons.dz/IMG/pdf/comptesv2015-2018-2.pdf>